الافراد على ما صرح في بعض حواشي التلخيص ويمكن ان يكون امره بالتامل
لهذا بناء على ما ذكر ذاك الى الحاشيتين المتقدمتين فافهم **منه** مفهوم كل
واحد من هذه المشخصات بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده بيانية
اى المفهوم الذى هو كل واحد من هذه المشخصات بخصوصه فافهم
ثم ان ما ذكره من دخول قيد بخصوصه في هذا المفهوم جار في لفظ كل
واحد فالحكم بدفع احدهما للمفهوم المذكور دون الاخر تحكم والاولى
ان يقال في دفع ما ذكر ناصع الشارح مراده ما قيل بمفهوم كل واحد
من المشخصات بخصوصه المشترك الذى ذكره المصنف ولفظ كل واحد
لم يدخل فيه الا انا نقول كما لم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد
بخصوصه مع ان الشارح حكم بدخول ذلك القيد فيما اراده تلك
القائل بذلك المفهوم فعلم ما ذكرنا الشارح لا يجوز ان يكون مراده
القائل بذلك المفهوم المشترك الذى ذكره المصنف ان كان عبارة القائل
ظاهرا في ان مراده بالمفهوم المذكور المشترك الذى ذكره المصنف عبارة
الشارح في شرح اب ع ان يحمل المفهوم المذكور على ما ذكرنا
بحمل الاضافة المذكورة على البيانية حيث قال بعد نقل كلام القائل
والاخفاء في ان المراد بمفهوم كل واحد منها اما مجموع ما هو مركب من شخص
كل واحد منها وما ينضم اليه ذلك الشخص وهو غير كل واحد او مجرد

ما ينضم

انظر ان اراده بالشخص في المواضع الثلثة الشخص وما ينضم اليه
ذلك الشخص الاضافة الكلية اى المنضم اليه الشخص صح تكوين شخصا
وغيره ما ذكرنا قوله وسواء اى ذلك المركب نفس كل واحد وكذا
سواء لا وجه لتوهم منه

ما ينضم اليه شخصه والاوجه لتوهم من كل واحد من هذه المشخصات
مع الدافع يقوله بخصوصه وحمل كل واحد على مفهوم هذا اللفظ
اعني كل واحد اكثر بعدا هذا كلام **منه** ليس بمقبول تقول غير في الحاشية ترك
ولك ان تقويه بانه تعريض **منه** خالفه حيث جعل هذا الامر موضوعا
للمفهومات الكلية يستعمل في الخصوصيات فلزم وضع اللفظ وترك
الموضوع له وتحقيقه هذا برمتي في هذا القسم ولانه وضع بحيث
يفاد ويستعمل في الموضوع له انتهى فقوله في الموضوع له متنازع فيه
لقوله يفاد وقوله يستعمل محذوف معمول الاول **منه** الثاني اى يفاد
الموضوع له ويستعمل في الموضوع له وقوله على انه لا وجه لتخصيص بالقسم
الثاني للوضع يمكن دفعه بانه لما كان المقصد الاصلي والعمدة في الرسالة
من قسمي الوضع هو القسم الثاني خصصه ببيان الفائدة **منه** وافيد
انه لدفع توهم صحة وقد ظهر من هذا ان ما افاده الشارح فيما
سبق من بيان وجه قوله المصنف بحيث لا يفاد ولا يفهم الخ قد اخذ
مما افيد فافهم **منه** فاده يرد ان دلالة اللفظ على الكل والمشترك اه نقل
عنه في الحاشية قال المصنف في شرح المختصر وليس وضع هذا كوضع رجل
فان الموضوع له فيه عام وهو ذو وضعت باعتبار الفرد العام للخصوصيات
التي تقتضي اذا استعمل رجل في زيد بخصوصه كان مجازا وان اريد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)